

مسألة الخمر في تاريخ المغرب الوسيط

ذ. محمد عمراني *

يطمح الموضوع إلى فهم البنية الاقتصادية التي شكل الخمر أحد العناصر المنشطة لها، كما أنه يفسح المجال للتعرف على الانعكاسات المباشرة لانتشار ظاهرة الخمر على الحياة الاجتماعية. وتبقى الأسطرغرافية المغربية المطلع عليها قاصرة عن إشباع هم الباحث في هذا المجال لأن تعاملها مع الموضوع يأتي في غالب الأحيان عرضاً. ولم تهتم به إلا كتابات مباشرة قليلة، مثل كتاب "قطب السرور في أوصاف الأنبدة والخمور" للرفيق القيرواني (1).

إن موضوع الخمر لا زال بكراً، ويستوجب بحثاً معمقاً من أجل الوصول إلى نتائج من شأنها أن تكشف عن بعض المسكوت عليه في حياة العصر الوسيط المغلفة بالإطار الديني الذي يحول دون طرق أبواب هذا الموضوع وأشباهه من المواضيع.

-زراعة الكروم وصناعتها-

يحيط البحث في زراعة الكروم في تاريخ المغرب خلال العصر الوسيط بمجموعة من المشاكل، ترتبط بالتقنيات المستعملة في هذه الزراعة والمساحة المخصصة لها. ويبدو أن اهتمام المغاربة بزراعة الكروم كان منذ زمن طويل، فشارل أندري جوليان (2) يشير إلى أن الإمبراطورية الرومانية راقبت زراعة الكروم خلال القرن الثاني الميلادي بشمال إفريقيا، لكن رغم ذلك استمرت هذه الزراعة وواصل السكان الاهتمام بها. ومن العوامل الطبيعية التي ساعدت على زراعتها توفر المغرب على شبكة مائية هامة، وتربة فنية وغنية.

انتشرت زراعة الكروم في معظم أقاليم المغرب الوسيط، وتختلف كثافتها من منطقة لأخرى، حسب اهتمام السكان، والمعطيات الطبيعية مما ميز كل منطقة بنوع معين من الأعناب، ويقول الإدريسي (3) في هذا الصدد "في هذا الجبل -أي تنمل- من الفواكه التين الكثير... وفيه العنب المستطيل العسلي الذي لا يوجد في

* أستاذ باحث من وحدة

أكثره نوى"بالإضافة إلى الاستهلاك المباشر كانت كمية كبيرة من هذا العنب تجفف لتزيينها نظرا لإقبال الملوك عليه"(4) كما انتشرت زراعة الكروم ببلاد السوس(5) ويقول صاحب الاستبصار(6) أن هذه الزراعة تمارس على واد ماسة. وعلى سفوح جبال درن الباردة، اهتم السكان بغرس الكروم نظرا لأهميتها في حياتهم اليومية. لأن أكثر عيشهم" إنما هو من العنب والزبيب والرب (بضم الراء المشددة)"(7) ويلاحظ أيضا أنه تحول كميات منه إلى حمر يسمى في هذه المناطق "الرب". واهتم سكان مراكش كذلك بزراعة الكروم كما يشير البكري(8) أن منطقة سجلماسة أيضا كانت بها "كثير من الأعناب"تحول كميات كبيرة منها إلى زبيب". وفي منطقة هسكورة اهتم الفلاحون بزراعة الكروم إلى جانب الأشجار الأخرى"والكروم فيها معروشة إلى جذوع الأشجار"(9) وتعطي هذه الكروم نوعا من العنب الأحمر اللون"يسمى بلغة البلاد بيض الدجاج"(10) مما يدل على كبر حجمه، كما أن أهل هذه المنطقة يزيون جانبها من هذا المنتج "ومن عادا قدم تجفيف عنب دي لون ومذاق عجيبين"(11). وفي إقليم تامسنا حسب تقسيم الحسن الوزان-تسود هذه الزراعة في عدة مناطق كنادلا(12) وأنفا(13) وعلى ضفاف نهر كبير في منطقة الصويرة. وكلما اتجهنا نحو الشمال ازداد الاهتمام بزراعة الكروم كما تثبت المعلومات المتوفرة حول مجموعة من المناطق كمكناسة وفاس وغيرها من المناطق الأخرى. فقد أولى سكان مكناسة اهتمامهم لزراعة الكروم واعتمدوا في ذلك على السقي. وتنتج هذه المنطقة نوعين من العنب وبكميات كبيرة "وفيها أنواع من العنب الأبيض والأسود كثير طيب يطبخ ولا يربب"(14) وقد تدعم الإنتاج بالإضافة إلى المساحة المسقية بزراعات بورية وفرت نوعا جيدا من العنب"وكان العنب البعلي بها في غاية من الطيب"(15). و كان هذا النوع من العنب لا يجفف وكانت كميات هامة منه تحول إلى حمور(16). اعتمادا على النوع الأبيض الشديد الحلاوة "لا سيما الأثنى منه ويذكر أنه من قوته لا يستحيل حمرا إلا بعد اعتدال الزمان"(17). و تمتعت فاس ونواحيها كذلك بسيادة الإنتاج على الأنهار كإيناون حيث "تكثر البساتين والكروم على طول النهر"(18)، كما أنها تسود في مناطق أخرى كصفرو(19). وتكاد تكون كل الأراضي الصالحة للزراعة مغروسة بكروم تنتج أجود العنب وقد كانت أحلى ما ذاقه الوزان حسب ما جاء في كتابه(20). ويتبين أن المساحة من مكناس إلى فاس كانت مليئة بحقول الكروم، الشيء الذي ساعد على إحداث حركة تجارية نشيطة له من الحقول نحو مراكز الاستهلاك، ويذكر التادلي(21) أنه كانت تقام مجالس مزايده لبيع العنب وخاصة في سلا رغم أنها لم تكن تنتج كميات كبيرة منه. وقد بلغ في فترات الرخاء خلال العصر المريني "درهم ونصف للربع"(22) كما شكل حسب الحسن الوزان مصدر عيش لكثير من العائلات. وفي اتجاه الشمال في ناحية الهبط غرس السكان مساحات مهمة على سفوح الجبال كجبل تغات(23) ومنطقة الحمر(24) ويقول الوزان عن سبتة"في ظاهر المدينة أملاك فخمة... لا سيما في مكان يدعى بنيونس لكثرة ما غرس فيه من كروم"(25). وانتشرت زراعة الكروم كذلك في الريف نظرا للتساقطات الوفيرة والجو البارد. وقد كون العنب في بعض المناطق مصدر العيش الأساسي للسكان". فسكان جبال بني منصور

فقراء لأن جبلهم لا ينتج غير العنب" (26)، أما سكان بني وليد ف"أغنياء إن لهم كروم كثيرة ذات عنب أسود" (27) ويرجع غنى هؤلاء بالأساس إلى الاتجار في الزبيب الذي ينقلونه في اتجاه فاس. وعلى العموم يبدو من خلال الإشارات التي يوردها الحسن الوزان أن الإنتاج كان متوفرا في كل الريف ومن المناطق الأخرى التي وجدت بها الكروم، جبل بني جفن حيث "كميات ضخمة من العنب" (28)، وتنطبق نفس الخاصية على الكثير من المناطق الأخرى على طول سفوح جبال الريف. أما تازا فكانت تنتج ثلاثة أنواع من العنب "و كروم تعطي محصولا طيبا من العنب الأبيض والأحمر والأسود" (29)، وكانت كميات منها تعصر لصنع الخمر، وفي شمال تازة تغطي الكروم سفح جبل الترانس الذي يوجه للإستهلاك المباشر، لأن أهل هذا الجبل وكذلك جبل مكاسة لا يشربون الخمر ولا يعصرون العنب الأسود الذي ينتجونه (30).

بعد هذا التتبع لخريطة إنتاج الكروم بالمغرب الرسيط حسب ما جادت به المادة المصدرة المطلاع عليها، يتضح أن زراعتها كانت كثيفة بالمنطقة الممتدة من مكناس في اتجاه فاس وناحية الهبط وناحية تازة. أما أقاليم المغرب الأخرى وإن وجدت بها زراعتها فإن أهميتها كانت تتفاوت حسب الظروف الطبيعية السائدة ودرجة اهتمام السكان بها. وبخصوص العينات أنتج فلاحو هذه الفترة أنواعا مختلفة من الأعناب، فمما الأبيض الذي كان عاما في جميع المناطق و العنب الأسود الذي كان ينتج في أيشتوم وبني وليد وجبل بني يدر بالريف، كما كان ينتج هذا النوع أيضا في تازا و مكناس، أما العنب ذو اللون الأحمر فكان ينتج بمناطق هسكورة وتازا وغيرها.

و فيما يخص الاستهلاك تفيد المصادر المعتمدة أنه كان يتم على ثلاثة مستويات:

1- الاستهلاك المباشر مع التسويق.

2- التحفيف: ويوكل زبيبا كما أنه يدخر على طول السنة و يتم تسويقه في جل المناطق حتى أن جبل تامل كان ينتج زبيبا معروفا على الصعيد المغربي آنذاك (31).

3- أما المستوى الثالث فكان تحويله إلى خمر مختلفة الأنواع.

لم تحظ صناعة الخمر بأي اهتمام من طرف الدارسين الذين تناولوا بالدراسة اقتصاد تاريخ المغرب، واكتفى عز الدين موسى (32) الذي عنون إحدى العناصر في كتابه "بصناعة الخمر" بالحديث عن الاستهلاك ومراكز صناعة الخمر، ومن الأكيد أن ذلك قد يفسر بندرة المادة المصدرة، كما قد يعود إلى أن صناعة الخمر كانت تدخل في إطار المحظورات.

إن المعلومات التي سمحت المادة المصدرة بالتعرف عليها هزيلة جدا لا ترقى إلى مستوى العنوان المخصص لهذه الفقرة. فالتقنيات التي اعتمدها عاصرو الخمر جد متواضعة، وربما يرجع ذلك لكونها صناعة منزلية (33) تقوم بها العائلات لاستهلاكها الشخصي (34). يطلعنا البكري عن طريقة صناعة الخمر بسوس، وتدل على أنها كانت تخضع لدقة كبيرة في الصنع حتى لا يحدث أي خلل في جودة المادة

المصنوعة. والنص الذي يورده البكري(35) هو أقدم نص متوفر لدينا عن صناعة الخمر حسب المادة التي تم الاطلاع عليها وفيه يقول: "وبالسوس عسل يفوق عسل كل الأمصار يلقي النبيذون على الكيل الواحد منه خمسة عشرة كيلا من ماء فحينئذ يأتي شرابا وإن كان أقل من ذلك بقي حلوا ولا ينحل إلا في الماء الشديد الحرارة، لونه لون الرماد" وإن كان هناك اختلاف حول اللون حيث أن صاحب الاستبصار يذكر أن "لونه أخضر في لون الزمرد" فإن البكري وصاحب الاستبصار يتفقان حول الطريقة المتبعة في التحضير ويلاحظ أن الماء (15 كيلا) والعسل (كيل واحد) شكلا المادتين الأساسيتين في هذه الصناعة. أما التقنية الثانية فكانت منتشرة في جبال درن، ويبدو أنها تتطلب وقتا أطول من التقنية الأولى، حيث يتم طهي عصير العنب حتى ينقص منه الثلث ومن المحتمل أن ذلك كان يتم في قدور كبيرة لتلبية الحاجيات اليومية لأن الموحدن خاصة كانوا يعتبرون هذا النوع المسمى "الرب" حلالا إلى حدود فترة يعقوب المنصور، وكان يروج في الحفلات الشعبية التي كان يقيمها الخلفاء(36) والتي تستهلك فيها كميات كبيرة. أما تناوله فلم يكن مباشرا بل كانت تضاف إليه كميات من الماء. يقول الإدريسي عن فعالية الرب "...وشراهم المسمى أنزير وهو حلو يسكر سكرًا عظيمًا ويفعل شارب ما لا تفعله الخمر لمتانته وغلظ مزاجه"، وحول طريقة صناعته يقول: "وذلك أنهم يأخذون من عصير العنب الحلو فيطبخونه بالنار إلى أن يذهب ثلثه ويزال عن النار ويرفع ويشرب ولا سبيل إلى شربه إلا أن يخلط بمثله ماء"(37). كانت القاعدة تتطلب أن يتبخر الثلث من عصير العنب الجيد، أما العنب الرديء فكان يجب أن تنقص منه نسبة الربع. وفي رجز يقع في نحو 1333 بيتا من نظم أبي عثمان ابن الشيخ أبي جعفر بن ليون التيجني نجد وصفا مماثلا، لكيفية صنع الرب ومنه:

الرب صفو ماء العنب	بعد قعود ثقله المجهت
للثلاث في الطيب أو للربع	في العنب الرديء ذا الباني واع
وأطبخه مع ماء يزداد وتزال	رغوته مدة طبخه اتصال

ولم تتوفر لدينا عن صناعة الخمر في العصر المريني أي معلومات من المصادر المطلع عليها، ولكن تتوفر إشارات عن أماكن الصناعة(38) "...ومن غلوهم فيه أنهم يقولون أنه يستصبح بخمرة"(39) كما أنه كان يعصر في ناحية الهبط والريف(40)، واشتغل اليهود خاصة بهذه الصناعة في منطقة تازا ويعصر منه اليهود الذين لهم خمسمائة دار في المدينة حمرا في غاية الجودة يقال أنها أجود حمور هذه الناحية كلها"(41)، إضافة إلى الخمر المحلية استهلك سكان المغرب الوسيط حمورا مستوردة من الخارج(42) في إطار العلاقات التجارية بين المغرب ودول البحر الأبيض المتوسط لكن المراجع الأجنبية المطلع عليها لم تكشف عن الأنواع التي كان المغرب يتزود بها علما أنها كانت موجهة أصلا للمسيحيين المقيمين به كالجند والتجار.

تجارة الخمر.

ربط المغرب خلال العصر الوسيط علاقات تجارية مع دول البحر المتوسط، سمحت بخلق رواج شمل مختلف البضائع الفلاحية، وكانت الخمر من أهم البضائع التي صدرها الأوروبيون في اتجاه المغرب، فكان الجنويون والمرسيليون والبنادقة... وغيرهم يترددون على شواطئ سبتة ووهران وتونس وبجاية (43)، حاملين معهم كميات هامة من الخمر لبيعها للمسيحيين المقيمين بالمغرب من تجار وقناصل وجنود، وربما حتى للسجناء (44). وكانت هذه الخمر تباع في الفنادق التي كان يتخذها التجار الأوروبيون مقرا لهم. وفي إطار تنظيم هذه التجارة التي بدأت تغزو المغرب سمحت اتفاقية 1228م/625هـ التي أبرمت مع مرسليليا كراء محل واحد لبيع الخمر للمسيحيين وحدهم (45)، وتشتر إحدى النوازل الفقهية إلى أن المسلمين كانوا يحصلون على الخمر من المسيحيين الذين كانوا يتمتعون بحرية تناولها. وقد حاول الفقهاء إصدار فتاوي تكره بيع الكرمة للمسيحيين والذين يعصرون بها الخمر (46). ولكن محاولاتهم ذهبت سدى أمام توطد العلاقات التجارية المغربية الأوربية، بل إن تجارة النبيذ سرعان ما خرجت من الفنادق المسيحية لتوزع في عدة مدن، بشكل سهل ترويج الخمر اليونانية والإسبانية في أنحاء المغرب بشكل علني (47). وتكشف الاتفاقية السابقة الذكر، أن الخمر كان يباع في سبتة كغيرها من الموانئ الأخرى بالتقسيط والجملة "وكان بإمكان المسلمين كغيرهم من المسيحيين التزود علانية بما يحتاجونه من خمر" (48)، وكان يوجد بتونس وبجاية ومدن أخرى فندق يسمى "فندق الخمر" يباع فيه الخمر بترخيص من الملك وبمراقبة من رجاله.

إذا كانت المراجع التي تم الاطلاع عليها لا تكشف عن أنواع الخمر ولا عن الكميات التي كانت تصدر في اتجاه المغرب، فإنها تثير مشكلا آخر يتعلق بالموارد المالية التي كانت تحصل عليها الدولة عن طريق الضرائب الجمركية التي كانت تفرضها على المواد الأجنبية الداخلة إلى المغرب ومن بينها الخمر، فقد سمحت السلطة في تونس لتاجر من البندقية تعهد بدفع أموال مسبقة ببجاية ضريبة الخمر بنفسه (49). وبجدر الإشارة إلى أن الخمر كانت تقدم في إطار "رشاوي" للمراقبين إضافة إلى الضريبة التي كانت تصل إلى 5% على المنتوجات الأجنبية (50). ومع تطور الأحداث وازدياد التغلغل التجاري المسيحي في الأقاليم المغربية و الاقبال الكبير على هذه المادة خاصة في تونس، دخل التجار في منافسة حول احتكار تجارة الخمر مما كان يدر على الخزينة التونسية أموالا هامة (51).

وأما فيما يخص الأثمان التي كانت تباع بها الخمر فتفيد بعض المعلومات المتوفرة أن الخمر الاسباني بيع في تونس، سنة 1287م ب 2 besant * وفي سنة 1290م بيع بأكثر من ذلك. وقد بلغت أثمان الخمر في تونس ضعف ما كانت عليه في كتلونيا (52). وحسب ليون الإفريقي كان الخمر يباع كمادة عادية إلى جانب المواد الأخرى خلال السوق الأسبوعي الذي كان يقيمه سكان بني أحمد في الريف (53). كما انتعشت تجارة

الخمر في فاس حيث كان الاستهلاك مباشرا. من المؤكد أن المادة كانت متوفرة والاقبال عليها واضح ، رغم محاولات الفقهاء الحد من ذلك والتخفيف منه.

جاء تعامل المصادر المغربية مع ظاهرة الخمر هامشيا، ولم تكلف نفسها عناء الخوض في هذه الآفة وخاصة في الفترة المرابطية(54). إذ تجمع بعض المصادر على أن عهد يوسف بن تاشفين كان عصر نقاء فهذا الرجل الذي كان حديث العهد بالحياة المدنية، لم يتطبع بحياة البذخ رغم أن حاشيته بدأت تبحث عن اللذة وتدفعه لذلك و يورد المقرئ نصا في غاية الأهمية يطرح مجموعة من التساؤلات حول حاشية يوسف التي سال لعابها أمام الحياة الماجنة التي كان عليها المعتمد بن عباد" وكان مع ابن تاشفين أصحاب لا ينيهونه على حسن تلك الحال وتأفلها وما هي عليه من النعمة والإتراف ويغرونه بتخاذ مثلها، ويقولون له، إن فائدة الملك قطع العيش فيه بالتنعيم واللذة كما هو المعتمد وأصحابه"(55) غير أن ابن تاشفين كان "داهية عاقلا مقتصدا في أمور غير سالك مسالك نهج الترف والتأنق في اللذة والتنعيم أذهب صدر عمره في بلاده الصحراء في شظف العيش"(56) وعلى العكس من هذا سادت في عصر علي بن يوسف عادة شرب الخمر وتفشت في المجتمع(57) ويذكر ابن خلكان(58) أن المهدي بن تومرت أتهم المرابطين بشرب الخمر بحضور علي بن يوسف الذي اكتفى بدمعة تحصر وندم على ما آلت إليه الدولة من رذائل، فحتى العلماء لم يسلموا من هذه العادة التي تجددت وأصبحت ظاهرة اجتماعية مألوفة(59)، وقد اضطر القاضي أبي الفضل إلى جلد الفتح بن خاقان الذي دخل مجلس القاضي سكرانا" وذلك أنه قصد إلى مجلس قضائه مخمرا- أي ابن خاقان- فشم بعض شهود المجلس من رائحة الخمر فأعلم القاضي بذلك فأمر به فاستثبت في استنكاهه وحد حدا تاما"(60)، وذكر بوتشيش(61) أن الفتح بن خاقان أرسل رسالة إلى أحد القضاة يناشده الحد من هذه الظاهرة التي لم يسلم منها هو نفسه. وإذا كانت الفئات الأرستقراطية تتناول الخمر معبرة عن مستوى البذخ والعيش الرفيع فإن العامة كانت تتناول الخمر تعبيرا عن الرضا والمعانة والصعوبات التي اعترضتها في حياتها اليومية(62)، فحين سأل القاضي ابن حديد أحد المدمنين "ما شأنك أيها الشيخ فقال: يأخي فساد الزمان وبجافة الإخوان ومعاداة العوام هذا شأني، فقال لهم أعرف هذا مجنوننا أرسلوه"(63)، فهذا القاضي لم يتخذ أي إجراء تجاه هذا الشخص وكأنه ييدي تفهما للأوضاع، واقتنع هذه المعطيات العامة التي كانت تعم المغرب والأندلس بشكل عام والتي كانت نتاجا للتطورات الاجتماعية والاقتصادية التي آلت إليها الدولة.

ويلاحظ من خلال تتبع النوازل الفقهية التي تعطي انطبعا حول هذه الظاهرة و تكشف بعض الغموض الذي ساد المصادر التاريخية العامة، أن المستفسرين كانوا يحاولون إيجاد ثغرة في التشريع الإسلامي من أجل تبرير شرب الخمر ولو باللف والتحايل، ففي أحد أجوبة ابن رشد(64) عن إحدى الأسئلة قال: "تصفحت سؤالك الواقع في بطن هذا الكتاب ووقفت عليه والسؤال: هل الخمر محرمة العين أو محرمة الذات؟ سؤال فاسد لأن الخمر هو ذاتها". ويظهر أن القاضي تنبه إلى التحايل حين قال "سؤال فاسد" لأن صاحبه

لم يرد من ذلك سوى إيجاد مبرر كيفما كان لكي يضيء الشرعية على تناول الخمر، فالملكية المذهب الرسمي للمرابطين كانت تحرم شرب القليل أو الكثير (65) منها.

ولم يقتصر تناول الخمر على الذكور فقط بل طال حتى المرأة المرابطة "واستولى النساء على الأحوال وأسندت إليهن الأمور وصارت كل امرأة على أكابر لمتونة ومسوفة على كل مفسد وشرير وقاطع سبيل وصاحب خمر وماخور" وإن كان النص لا يشير إلى الاستهلاك المباشر فإنه على الأقل يؤكد بأن النساء اللواتي يتمتعن بالامتيازات صرن يحمين أصحاب الخمر.

اكتسبت الخمر شعبية كبيرة ولم تعد تشرب لتجاوز الأزمات، بل أصبحت تقرن بالفرحة والاستمتاع، ويستشف من إحدى الفتاوى التي أوردها الونشريسي (66) أن الخمر كانت تشرب في الأعراس التي كانت تستضاف إليها المجموعات التي تنشط العرس بالرقص والغناء (67) وبلغ الأمر بالسكاري إلى قذف المقدس (التي - الله - الدين). كما ادعى البعض الألوهية مما دفع بالفقهاء إلى إصدار فتاوى في هذا الشأن لتأديب المدمنين (68) سواء العاديين أو حتى القائمين على الأمن كرجال الشرطة (69) الذين تورطوا هم أيضا في هذه العادة

وقد تسببت هذه الظاهرة الاجتماعية في شجارات وخلافات عائلية، ويذكر الونشريسي (70) في هذا الصدد أن خلافا نشب بين الزوج وصهره بعدما تبين أن الزوج يتناول الخمر ويجالس أهل الدنيا مما دفع بالأب الورع الحافظ للقرآن البحث عن حل للقضية، وتنبه النازلة إلى أن الزوجات كن يتعرضن للتعذيب الجسدي والمضايقة المادية من طرف الأزواج المعاقرين للخمر، كما كن يهن في مشاعرهن الدينية. وتقول نص الفتوى: "وسئل أبو الحسن اللحمي... عن رجل من أهل القرآن تزوج بكرا وأبوها وأخوها من أهل القرآن، وأحدث الزوج شرب الخمر ومخالطة أهل السوء، وقد كان قبل تزوج هذه الطفلة يوسم بذلك لكنه لم يجاهر به، ولم يصححه أبو الزوجة ومالها من أنواع المضرة عاجلا وآجلا وقد أراد أبو الزوجة الآن فراقها" وقد أفقئ الشيخ بإمكانية التطبيق، وبالإضافة إلى هذا المشكل العائلي فإنه كان يثار من حين لآخر مشكل الإزعاج الذي كان يحدثه السكاري أثناء مرورهم في الأزقة الآهلة بالسكان (71).

ولما وصل الموحدون إلى السلطة حاولوا لفت الأنظار إلى هذه الظاهرة في إطار مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلا أن محاولتهم لم تأت بنتائج إيجابية حتى على مستوى البلاط الموحيدي نفسه، فابني عبد المومن محمد وأبي سعيد تورطا في تناول الخمر وحينما ولي هذا الأخير على الأندلس وجدها فرصة سانحة لإشباع نهمه من هذه المادة ولم يكتف بها لنفسه بل أحبر أشخاصا آخرين على تناولها، وفي رواية أوردها المقرئ (72) فإن أبي سعيد أحبر ابن جبير وهو من علماء القرن السادس الهجري على تناول الخمر رغما عنه "كتب في أول أمره - أي ابن جبير - عن السيد أبي سعيد ابن عبد المومن صاحب غرناطة، فاستدعاه لأن يكتب عنه كتابا وهو على شربه، فمد يده إليه بكأس، فأظهر الانقباض، وقال يا سيدي ما شربته قط فقال: والله

لتشربن منها سبعة، فلما رأى العزيمة شرب سبع أكوس" ومباشرة بعد هذا الحدث المخرج لابن جبير لم رحاله في اتجاه الحج وبحوزته سبعة أكوس من النقود التي حصل عليها من أبي سعيد مقابل تناوله للخمر، وإذا كان ابن سعيد قد استقر بغرناطة، وغاص في المجون فإن أبا عبد الله محمد الابن الأكبر لعبد المؤمن أدى ثمننا باهضا لتعاطيه للخمر. وتجمع جل المصادر وخاصة التي عاصرت الفترة كالمراكشي وابن صاحب الصلاة أن من بين الأسباب القوية التي كانت وراء عزل محمد من ولاية العهد اكتشاف أمره أمام أبيه إثر عودته من زيارة إلى قبر المهدي" وعند الانصراف منها في الطريق ظهر من جرحه محمد المخلوع مما وجد عليه في إثر ذلك الخلع، وذهب جانبه الصدع من شرب الخمر المحرمة وظهر السكر عليه، وذلك أنه تقيأ على ثيابه وأطنابه وسرجه وهو راكب على فرسه في المحلة على مرأى من عظماء الموحديين وأشياخهم والعالم من المؤمنين الزائرين فصاح عند الخليفة أبيه نكره وتخليطه وسكره..." (73)، كان إذن هذا التصرف من الأسباب الراححة وراء عزل محمد من منصب ولاية العهد. وتجدر الإشارة إلى أن نفس التهمة قد وجهت إلى محمد بن عبد المؤمن حين كان واليا على بجاية وكان مصدرها القائد الموحيدي عبد السلام" وطال السادات وضايقهم ونسب إليهم عند أبيهم قبائح الأفعال من الراحة والبطالات بالنهار وطول الليل... فرفع إلى أمير المؤمنين رضي الله عنه أنهم يشربون الخمر المحرمة" (74)، وقد حاول عبد المؤمن التيقن من الأمر فأرسل من يتجسس عليهم، وهنا نجد أن ابن صاحب الصلاة يتحيز لجانبهم حين يقول: "فوجدوهم يأكلون طعاما بين يدهم مشروب مطبوخ من الرب الحلال" (75).

إن قضية محمد بن عبد المؤمن تدفع إلى طرح مجموعة من التساؤلات، فابن صاحب الصلاة يستعمل مصطلح "الرب الحلال" وحين يجهر أبو عبد الله محمد بسكره نبغده يغير الخطاب ويستعمل كلمة "الخمر المحرمة" فهل هذا يعني أن الرب كان حلالا إن لم يسكر وأنه يصبح حراما إذا أسكر شاربه؟ أم أن هناك نوعا آخر كان يتناوله السككرون وكان محظورا وحراما؟ فالمعطيات التاريخية التي تلت هذه الأحداث ستبين بأن هذا النوع من الخمر كان له مفعول الخمر المسكر الشيء الذي اضطر يعقوب المنصور إلى قطعه نهائيا سنة 580هـ (76).

تم التطرق فيما سلف إلى أن الرب كان مادة استهلاكية من طرف الجميع في جبال درن مهد الثورة الموحدية. إلا أن المهدي لم يتخذ ضددواجه أي إجراء رغم أنه منذ رجوعه في اتجاه المغرب كان يدعو إلى الإقلاع عن شرب الخمر، ويذكر البيدق أن المهدي قد أراق الخمر في البحر عندما وصل بجاية (77)، وربما يرجع سكوت المهدي عن رب درن تأليفا للمصامدة من حوله (78) أو إجراء مؤقتا ريثما يستتب له الأمر. ولا نستبعد أن يكون هذا التساهل قد فتح مجالا لتداول الخمر بشكل علني بين العامة والسادة من بني عبد المؤمن أنفسهم، حيث أن أبا يعقوب المنصور أجرى حفلا فخما وزعت فيه كميات كبيرة من الخمر "وقد صنع ما تقدمت العادة به نهر من رب مزوج بالماء كلما أكلت طائفة قامت ومشت إلى موضع الخليفة رضي الله عنه

وسلمت عليه ودعا لها ونهضت إلى ساقية الرب تشرب وتطرب" (79). وتشير المصادر إلى أن إنتاج السرب في جبال درن كان موجهًا بالأساس إلى الاستهلاك المباشر والشخصي. وإذا كان الاحتمال وارداً حول توجيه كمية منه نحو التسويق نظراً لوجود باب بمراكش تسمى باب الرب، فإلى أي حد يمكن أن تلي هذه التجارة حاجيات السلطة الكبيرة من هذه المادة؟ وصاحب النص يقول: "...صنع ما تقدمت العادة به نهر من رب" بمعنى أن الموحدين قد اعتادوا توزيع الرب في الحفلات التي كانت تشرف عليها السلطة مباشرة.

وأمام هذه المعطيات المادية حاول الغنای (80) الدفاع عن سادة الموحدين مبعداً عنهم هذه الشبهة، علماً بأن النصوص تذهب إلى عكس ذلك، وإذا كان شخص عبد المومن لم يسقط في هذه الزلات "فمن همته أن لم يخلد إلى الراحة ولا ركن إلى اللذات" (81) فلا يمكن أن يعمم الورع على الجميع استناداً إلى المعطيات السالفة. وتجدر الإشارة إلى أن محمود اسماعيل (82) وجه تهمة خطيرة لعبد المومن متهمًا إياه بحضور مجلس خمر مع حاشيته والعلماء، فهل كان هذا تحاملاً على عبد المومن أم أنه خطأ في الإحالة؟.

غاص الموحدون خاصة وعامة في اللذات وبشكل علني إلى عهد يعقوب المنصور الذي سيعلم الحرب ضد الرب الذي طالما اعتبر حلالاً في المراحل الأولى من الثورة، فما هي الأسباب التي كانت وراء المنع المبالغ فيه الذي جاء في وقت متأخر؟ فالدولة كما سبق الذكر كانت تعيش في حالة فساد اجتماعي "لما رأى التساوي في الانهماك والاعتزاز، وسمع المجاهرة بالاستهتار والتنافس في الشهوات... وجعل الأنداز والأعذار سكان السيف الصقيل، فأمر بإرافة المسكرات وقطعها، والتحذير بعقاب الموت على استعمالها" (83)، وكان يعقوب المنصور حازماً في سياسته وبذكر الناصري (84) أن العقوبات بلغت حد القتل على شرب الخمر، إلا أن هذه الإجراءات انتهت مع وفاته ليعود الخلفاء الضعاف إلى حياة المجون فمحمد المنتصر 620 لم يخرج من حضرة مراكش طول خلافته... وكانت أوامره لا تمثل لضغفه وليانته وإدمانه على الخلعة وركونه إلى اللذات (85)، وجاء حوله في روض القرطاس "فاعتكف على اللهو واللعب والخمر". وبجمل القول إن ملوك الموحدين الأواخر وقعوا فريسة سهلة لحياة الترف، واجتمعت بين أحضانهم عناصر اللهو واللذة فقادوا الإمبراطورية الموحدية إلى الإنهيار الشامل الذي مس جميع المجالات (86). فمخض عن هذه الحياة المتسمة باللهو والسهر (87)، ضعف وانكماش استغلته قوى أخرى وبما أنها وجدت مجتمعا اعتاد على شرب الخمر علانية، لم تفكر هذه الدولة الجديدة في حلول زجرية لهذه الظاهرة بل سارت على ما سار عليه السلف. فقد تورط أبناء البلاط المريني في شرب الخمر، و"بلغه -أبي الحسن رضي الله عنه- وكان أعز أولاده الأمير أبو مالك... أنه شرب... الخمر... فأحضر قاضي حضرته وأقام عليه الحد" (88)، وفعل نفس الشيء مع ابن وزيره.. قد لا نطيل البحث عن مبرر لوجود الخمر في العصر المريني لأنه لا يمكن أن تشكل هذه الدولة استثناء مع العلم أنها لم تتبنى مذهباً دينياً كشعار لحملتها ضد الموحدين على عكس سابقتها التي توفر فيها هذا الشرط لكنها وقفت عاجزة عن مواجهة هذه الظاهرة الاجتماعية. لقد احتوت العاصمة المرينية حسب رواية الوزان (89) على لهُو

غير بريء، فبالإضافة إلى شرب الخمر وبيعه بموافقة السلطة نفسها كانت تمارس ظاهرة "الدعارة المنظمة" وفيها أيضا-فاس- دور عمومية تمارس فيها البغايا مهنتهن بثمن بخس تحت حماية رئيس الشرطة" (90) فكانت السلطة إذن تغض الطرف عن هذه الأمور، لأن أصحاب هذه الأماكن حسب لوتورنو (91) كانوا يفعلون كل شيء كي لا تتعطل أعمالهم.

يتحفظا الحسن الوزان بمعلومات مهمة حول المناطق التي كانت تستهلك فيها الخمر، فناحية الهبسط والريف انتشرت فيهما هذه الممارسة بشكل فاحش، والغريب في الأمر أن هناك من كان يتوفر على رخصة وامتيياز لتناول الخمر دون أي مضايقة وإزعاج من السلطة "ويتمتعون- سكان إزجن- بالامتيازات التي منحهم إياها القدامى وهو السماح لهم جميعا بشرب الخمر... وليس منهم من لا يشربه" (92)، وكان سكان ببادس يتناولون الخمر في بهجة ويستمتعون بأوقاتهم على أحسن ما يرام "ومازال بالمدينة زقاق طويل يسكنه اليهود وتباع فيه الخمر التي يعدها جميع السكان شرابا رائعا. ويذهب هؤلاء الناس تقريبا كل مساء يكون الجو صحوا في زوارق صغيرة للترفيه على عرض البحر والتسلي بالشراب والغناء" (93)، ورغم هذا فإن سكان الريف كانوا يعيشون في ظروف اقتصادية متردية كتمن لتناولهم العلي للخمير. فقد تحملوا مصائب الضرائب الفاحشة التي كانت تفرض عليهم كمقابل للتفاضي عنهم "وسكانه- جبل بني زرويل- فقراء خاضعون لأمر شفشاون الذي يفرض عليهم إتاوات ثقيلة بحيث لا يستطيع هؤلاء الأشقياء أن يوفروا شيئا مما يدره عليهم نبيذهم" (94). إننا الآن أمام إشكال يتعلق بالقيمة الاقتصادية التي أضحت للخمر. من ناحية لقد اتخذ منها السكان موردا ماليا، ومن ناحية أخرى وجدت فيها السلطة سيولة نقدية سهلة الجباية ولعل هذا ما دفع الفقيه أبو الحسن المليلي إلى القول: "إذا كانت الجبايات كلها حراما فأختار منها ما لا تتابعه نفس معطيه والخمر قل أن يبذل فيه أحد ماله إلا وهو طرب مسرور بوجوداته غير آسف عليه ولا متعلقة به نفسه" (95). ومن هنا لا بد من التساؤل عن شرعية الأموال التي كانت تحصل عليها الدولة من تجار الخمر، فهل كانت السلطة تبحث عن المال دون النظر إلى مصادره؟ أم أنها كانت تعتمد جمع الأموال من السكرين الذين لا يبدون أي مقاومة كذعيرة عن تناولهم الخمر دون مراقبة؟

لم تكن الخمرة مادة استهلاكية فقط بل أصبحت عنصرا أساسيا في الأغراض الأدبية، فلا تستوي كثير من صورهم بدون ألوان منتزعة من الخمر فنجد ابن الحاج النميري (96) يصف الفرس وقد تغلغل المعاني المنتزعة من الخمرة في وصفه: من كميت كأخته التي هي الخمر صافي العينين كأباريق تلك التي تشرح بها الصدر وإن عرق حكى حباها لكن لا يكون به السكر وربما حرب وجرى فحصل بتلك الري، وهذا النصر، واتسع كأسها وصدرة فدام بتلك الأنس وهذا السكر".

موقف السلطة من الخمر.

استغل الموحدون الأوضاع الاجتماعية المنحلة في العصر المرابطي، لشن حرب "دعائية" سعى من ورائها المهدي بن تومرت التنقيص من المرابطين وتاليب العامة عليهم" وأخذ يستنقص المرابطين ملوك المغرب ويطعن فيهم، وينسبهم إلى الكفر والتجسيم ويدعو إلى خلع طاعتهم... ويريق الخمر حيثما وجده" (97). فكيف تعامل الموحدون في بداية دعوتهم مع ظاهرة الخمر؟ تؤكد المصادر على أن المهدي بن تومرت منذ عودته من المشرق وهو يقاوم ظاهرة شرب الخمر، وجميع وسائل الترف الأخرى، ففي فاس قام بمهاجمة حانات اللهو (98)، وفي بجاية أراق الخمر في البحر (99)، وكان يهدف من وراء هذا تقيي المجتمع لمرحلة جديدة، دشنها مباشرة عند وصوله مراكش حيث سيدخل في نقاش حاد مع المرابطين الذين أقامهم وبحضور علي بن يوسف بالمسامة بشكل مباشر في تردي الأوضاع الاجتماعية وبانتشار المحرمات في أوساط المسلمين "فهل بلغك- الكلام للمهدي- ياقاضي- محمد بن أسود- أن الخمرة تباع جهارا وتمشي الخنازير بين المسلمين" (100).

وأمام التقدم الكاسح للقوات الموحدية حاول المرابطون استدراك ما فات، حين عمد علي بن يوسف إلى إصدار أوامره من أجل مواجهة ظاهرة الخمر التي تفشت في المجتمع المرابطي، إلا أن هذه المحاولة كانت متأخرة أمام تقوي المعارضة الموحدية التي حاولت ضرب المرابطين بأي وسيلة. فبالإضافة إلى أقامهم بالتجسيم وغيرها من التهم تحضر هنا تهمة لها وزن دعائي قوي، فقد اعتبر المرابطون مجرد "زراجنة" ويذهب بروفنسال إلى أن المصطلح من الفارسي الدخيل ويعني الماء الصافي أو الخمر حسب السياق (101).

حظيت إذن ظاهرة الخمر باهتمام بالغ من طرف الموحدين الأول، فقد أقام المهدي بن تومرت الحد على شخص ثبت وهو سكران (102) تنفيذا للتعاليم الإسلامية وإخلاصا لشعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما أنه كان يطارد المخمرين بالضرب "بالأكمام والنعال وعسف النخيل" (103)، مقتديا في ذلك بالصحاب. ولم تقتصر حربه ضد الخمر على المقاومة المباشرة بل امتدت إلى المستوى النظري فقد أفرد لظاهرة الخمر "كتاب تحريم الخمر" ضمن مؤلفه "أعز ما يطلب" والذي بين فيه مفاصد الخمر ووجوب "كسر الأواني وتحريم الانتفاع به ونجاسته" (104). ومما يؤكد على أن هذه الظاهرة احتلت حيزا كبيرا في مشروع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أعادته في وصية وفاته الحديث عنها ومطالبته بتنفيذ الحدود المنصوص عليها في القرآن والسنة (105).

لا نذهب بعيدا مع تطور الدولة الموحدية وما سرافق ذلك من ركون إلى اللذات وتأثير الشهوات بل سنبقى مع المهدي نفسه الذي لم يفعل شيئا مع المصامدة الذين كانوا يستهلكون الخمر بشكل واسع في جبال درن، وتحضر هنا الأهداف السياسية وتتقوى أكثر، فالمهدي وعى جيدا أن الرب يشكل مادة استهلاكية لا يمكن منعها بشكل مباغت، فاقصر على التلميح إلى عواقب الخمر الوخيمة بدل الدخول في صراع مباشر

مع المصادمة، والأكثر من هذا أشار ابن خلكان (106) إلى أن المهدي بن تومرت استعمل الخمر بهدف الإيقاع بجنود علي بن يوسف الذين كانوا يأتون إلى تمل "فأخذ عنهم العهود والمواثيق واطمأن قلبه ثم قال لهم: "استعدوا لحضور هؤلاء بالسلاح. فإذا جاؤوكم فأجروهم على عادتهم وخلوا بينهم وبين النساء وميلوا عليهم بالخمر، فإذا سكروا فأذنوني بهم" فمن الناحية الدينية يحسد السكر بعد أن يستفيق من سكره (107) إلا أن المهدي قفز على هذا الشرط وعمد إلى قتل الجنود نهائيا.

كان الموحدون الأوائل يستمدون قوة تفوقهم في محاربة الخمر التي سادت في العصر المرابطي من القرآن والسنة، وقد أبدوا في بداية حكمهم اهتماما بالغا بهذه التعاليم ولكن بقي ذلك دونما تطبيق (108). فمن خلال ما سبق تبين أن الخمر كانت متداولة بين أفراد المجتمع الموحدوي وأن السلطة نفسها كانت توزعها في الحفلات التي كانت تشرف عليها مباشرة (109). ولقد حاول يعقوب المنصور إعادة الاعتبار إلى الجذور التي قامت عليها ثورة أسلافه فهل نجح فعلا في اجتثاث هذه الظاهرة؟ هذا ما لا يمكن الجزم به لأن العقوبات التي تلت القرارات بلغت أقصاها وهو القتل (110)، مما يعني أن الاستهلاك قد استمر بصورة سرية وسينفجر الوضع مع الاخلال الذي عرفته الدولة مع مرحلة الملوك الضعاف الذين "تعاونوا في الأمور واشتغلوا باللهو والخمر" (111). وإذا دشّن الموحدون مسلسل مناهضتهم للمرابطين باتهامهم بالتغاضي عن تناول الخمر فيما بينهم، فمضمون اتفاقية مرسيليا يحمل على التأكيد أن الموحديين سقطوا في نفس المحظورات التي أخذوها على المرابطين من أجل الإطاحة بنظامهم (112). ولما وصل المرينيون إلى السلطة وجدوا المجتمع منكبا على اللهو ومجاهرا بالمحرمات، فحاولوا في بداية دولتهم التنبيه إلى هذه الفواحش والدعوة للعودة إلى الشريعة، لكن نداءهم بقيت مجرد آمال لم تتحقق حتى في بلاطهم حيث أن يوسف بن يعقوب كان مؤثرا للذاته مستترا بها عن أبيه يعقوب بن عبد الحق، وقد انتدب يهوديا للوقوف على توفير لذاته والدخول بها عليه "وكان خليفة بن رقاصة من اليهود المعاهدين بفاس قهرمانا لداره على عادة الأمراء في مثله من المعاهدين، فكان يزدلف إليه بوجوه الخدم ومذاهبها، فاستعمله هذا الأمير في اعتصارها والقيام على شؤونها، فكانت له بذلك خلوة منه أوجبت له الحظ عنده حتى إذا هلك يعقوب بن عبد الحق واستقل ابنه يوسف بأعباء ملكه واتصلت خلوته في معاقرة الندمان" (113). استغل اليهودي ابن رقاصة الفرصة "فعظمت رياسته وعلا كعبه بالدولة وتلقى الخاصة الأوامر منه فصارت له الوجاهة بينهم وعظم قدره بعظم الدولة" (114). ومع تطور الدولة المرينية وما تبع ذلك من ركون إلى الترف لا نسجل أي رد فعل جدي إلا مع أبي الحسن المريني الذي شدد إلى حد ما على تناول الخمر وقد نفذ حد السكر على ابنه وابن وزيره كما شدد المراقبة على المسيحيين الذين كان يجسد فيهم المسلمون مزودا رئيسيا "ولم يبح لهم الخمر إلا ما يسوغ لهم، من ظهر عليه أنه باعه لمسلم، واستظهر به بولغ في عقوبته وجعل عبرة للمعتبرين" (115).

إن أهم نتيجة يمكن استخلاصها مع إقصاء الاستثناءات هي أن ظاهرة الخمر لم تحظ بمراقبة جيدة رغم محاولات بعض القضاة الفاشلة والتي عادت على بعضهم بمصير سيء. ويتضح ذلك على سبيل المثال - من خلال قضية أبي الحسن الصغير الذي عرف بتشدهد على أهل الفسوق والمناكر، فقد سبق "إليه ذات يوم هذا الأندلسي (وهو رسول من عند ابن الأحمر إلى السلطان أبي الربيع) وهو سكران فأمر العدول... فاستشمو منه رائحة الخمر وأدوا شهادتهم على ذلك فأمضى القاضي حكم الله فيه وجلده الحد" (116). إلا أن احتجاجات الموفد الأندلسي لدى الوزير المريني جر على القاضي متاعب لم تنقده منها إلا حماية العامة له، ووقوفهم في وجه الوزير المريني عبد الرحمن بن يعقوب "فنارت العامة بهم ومرج أمر الناس وقامت الفتنة على ساق" (117). يمكن أن نستنتج من خلال هذه الحادثة أن القضاء لم يكن يتمتع بحق اتخاذ القرار المناسب، فخلال فترات الدول الثلاث يمكن أن نلمس مثل هذه التبعية، ففي عهد المرابطين إذا تأملنا نصا لابن أبي زرع (118) سنجد أن القرار يمكن أن يتخذ من ثلاث مستويات... ويريق الخمر - أي المهدي - ويكسر آلات الطرب من غير إذن أمير المسلمين ولا مؤامرة من أحد القضاة والوزراء، ويورد الونشريسي إحدى الفتاوي تذهب في نفس الاتجاه حيث أن القاضي ليس من مهامه أن يتعاطى الكشف عن الخمر.

كانت الحسبة زمن المرابطين الجهاز الأساسي الذي يتولى الحفاظ على الآداب وإبادة الميقات بالإضافة إلى أعمال أخرى، و يفهم أن محاربة الخمر كان من دور المحتسب فسكان بجاية سألوا ابن تومرت حينما أراق حمورهم في البحر "من أمرك بالحسبة" (119). أما خلال الفترة الموحدية فإن ابن عذاري يشير إلى صاحب الشرطة، فهل كانت الشؤون موكولة إلى أصحاب الشرطة دون المحتسب (120).

وعلى العموم بقيت الحسبة عاجزة عن إيجاد حل لهذه الظاهرة لأن سلطاتها لم تكن واسعة بالدرجة التي تسمح لها بالتشدد في المراقبة. وتبين إحدى الفتاوي ذلك "إذا ارتفعت أصوات السكارى بالملامات المأثورة عنهم حتى سمعت من الخارج فهو للحسبة وكذا ظهور رائحة الخمر وعلم أنها المحرمة" (121). ورغم أن نفس الفتوى توضح أن مdahمة المنازل التي يشتبه فيها أمر وارد لكنه كان يرفق بمجموعة من الشروط كالحصول على أمر من السلطان نفسه، وإيجاد شهود يوثق بهم يثبتون التهمة الموجهة لمترل ما، وفي بعض الأحيان تكون التهمة غير كافية وهناك من أفق أنه "من اتهم بالخمر أو الزنا ووجدت الخمر أو الزانية بداره فلا يحد" (122).

الموامش

- (1) - الرقيق القيرواني: تاريخ افريقية والمغرب: ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص.ل.
- (2) - تاريخ افريقيا، الدار التونسية، جويلية 1985، ط5، ج1، ص.328.
- (3) - الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، بيروت، 1989، ط1، ج1، ص.230.
- (4) - نفس المصدر والصفحة.
- (5) - نفس المصدر، ص.227، الحسن الوزان: وصف افريقيا، الرباط، 1960، ج1، ص.92.

- (6)-مجهول، دار النشر المغربية، البيضاء، 1985، ص. 211.
- (7)-الاستبصار، مصدر سابق، ص. 211.
- (8)-المغرب في بلاد افريقية والمغرب، مكتبة افريقيا والشرق، باريز 1985، ص. 148، الاستبصار، مصدر سابق، ص. 201.
- (9)-الحسن الوزان، مصدر سابق، ص. 132.
- (10)-نفس المصدر والصفحة.
- (11)-نفس المصدر، ص. 134.
- (12)-نفس المصدر، ص. 146.
- (13)-نفس المصدر، ص. 156.
- (14)-الروض المتهون، مصدر سابق، ص. 6.
- (15)-نفس المصدر، ص. 9.
- (16)- Khaneboubi: op, cit, p: 184.
- (17)-الروض المتهون، مصدر سابق، ص. 10.
- (18)-وصف افريقيا، مصدر سابق، ص. 225.
- (19)-الاستبصار، مصدر سابق، ص. 193.
- (20)-وصف افريقيا، مصدر سابق، ص. 227.
- (21)-التشوف إلى رجال التصوف، منشورات كلية إلى داب، الرباط، ط1، 1984، ص. 212.
- (22)-الناصرى، الاستقصاء، دار الكتاب، البيضاء، 1954، ص. 88.
- (23)-الحسن الوزان، مصدر سابق، ص. 231.
- (24)-نفس المصدر، ص. 241.
- (25)-نفس المصدر، ص. 246.
- (26)-نفس المصدر، ص. 256.
- (27)-نفس المصدر، ص. 260.
- (28)-نفس المصدر، ص. 264.
- (29)-الحسن الوزان، مصدر سابق، ص. 276.
- (30)-نفس المصدر، ص. 278.
- (31)-الادريسي، مصدر سابق، ص. 230.
- (32)-النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي خلال القرن 6 هـ، دار الشرق، بيروت، 1983، ط1، ص. 241.
- (33)-نفس المرجع، ص. 242.
- (34)-الحسن الوزان، مصدر سابق، ص. 248.
- (35)-البكري، مصدر سابق، ص. 162.
- (36)-ابن صاحب الصلاة، المنن بالامامة، دار الغرب الاسلامي، 1987، ص. 344.
- (37)-الادريسي، مصدر سابق، ص. 228.

- (38)-أورده محقق المن بالامامة:مصدر سابق،ص.114.
- (39)-الروض المتهون،مصدر سابق،ص.10.
- (40)-الحسن الوزان،مصدر سابق،ص.276.
- (41)-الحسن الوزان،مصدر سابق،ص.276.
- (42) -MALSATRIE:traites de paix et de commerce.Paris 1985 p:154.
- (43) Gisel chovin:Apercus sur les relations de la France avec le Maroc,des origines à la fin du moyen age.Hesperis.TXII1957,pp:271-275
- (44) Maslatrie:op.cit/p:370.
- (45) Ibid.p:168.
- (46) -الونشريسي:المعيار المغرب،نشر وزارة الشؤون الاسلامية للمملكة المغربية،1981،ج6،ص.69.
- (47) Maslatrie:op,cit,p:368.
- (48) Ibid,p:154.
- (49) Maslatrie:op,cit,p:297.
- (50) Ibid,p:203.
- * besant هو الدينار وكان يعادل 10 دراهم فضية.
- (51) Ibid.p:369.
- (52) Du fourcq:l'espagne catalon et le Maghreb.P.U.F.Paris1956,p:549.
- (53) -وصف افريقيا:مصدر سابق، ص 258-263(بني زرويل،
- (54) Duverdin:Marakechdesoriginesà1912.Edtechnique,Nord Africain,Rabat,1959,p:31.
- (55) -المقري:نفح الطيب،دار صادر،بيروت 1968،ج1،ص.374.
- (56) -المقري:نفح الطيب،مصدر سابق،ج1،ص.375.
- (57) -القادري بوتشيش:المغرب والاندلس في عصر المرابطين:دار الطليعة،بيروت،ط1،1993،ص.97.
- (58) -ابن خلكان:وفيات الأعيان،دار صادر،د،ت،ج5،ص.49،
- (59) -القادري بوتشيش:مرجع سابق،ص.98،
- (60) -المعيار:مصدر سابق،ج2،ص.410،
- (61) -القادري بوتشيش:مرجع سابق،ص.97،
- (62) -نفسه،ص.98.
- (63) -المعيار:مصدر سابق،ج2،ص.410،
- (64) -ابن رشد:فتاوي ابن رشدلندار الغرب الاسلامي،ط1،1987،ص.712،
- (65) -ابن رشد:نفس المصدر،ج2،ص.714،
- (66) -المعيار:مصدر سابق،ج2،ص.216،
- (67) -المعيار:مصدر سابق،ج2،ص.533،
- (68) -نفسه،ج2،ص.362-519،

- (69)- نفسه: ج2، ص، 366،
- (70)- نفسه: ج3، ص، 272،
- (71)- نفس المصدر، ج2، ص، 385،
- (72)- نفح الطيب: مصدر سابق، ج2، ص، 385،
- (73)- المن بالامامة: مصدر سابق، ص، 150، المعجب: ص، 344، ابن خلكان: ج7، ص، 134، ابن عذاري: ص، 78-79،
- (74)- المن بالامامة: مصدر سابق، ص، 113، ابن عذاري: قسم الموحدين، ص، 67،
- (75)- نفس المصدر، ص، 113،
- (76)- ابن عذاري: البيان المغرب، قسم الموحدين، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985، ص، 173،
- (77)- اليبديق: أخبار المهدي، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1971، ص، 13،
- (78)- عز الدين موسى: النشاط الاقتصادي، مرجع سابق ص، 241،
- (79)- المن بالامامة: مصدر سابق، ص، 344،
- (80)- مراجع الغناي: سقوط دولة الموحدين، مرجع سابق، ص، 83،
- (81)- ابن ابي زرع: روض القرطاس، دار المنصور للطباعة، الرباط 1972، ص، 204،
- (82)- سوسيلوجية: ج3، دار سينا الكويت، 1992، ص، 127، الآيات التي أوردها في الاحالة لم تكن في مجلس عبد المومن بل كانت بعيدة كل البعد فالآيات هي للشاعر أبو جعفر أحمد بن عبد الملك بن سعيد، اتخذه أبوه وزيرا استنابه في أموره حين ثار أهل الأندلس بسبب بني عبد المومن على اللثمين، وقد طلب هذا الشاعر أن يعفى من مهامه إلى أن أباه استقاله فكتب الشاعر هذه الايات فلما قرأها أبوه قال: "قد تركنا سراح أنسك ولألحقنا يومك بأمسك" نفح الطيب، مصدر سابق،
- ج4، ص، 179-180
- (83)- ابن عذاري: القرطاس، مصدر سابق ص، 173،
- (84)- الاستقصا: مصدر سابق، ج2، ص، 200،
- (85)- القرطاس: مصدر سابق، ج3، ص، 243-281،
- (86)- محمود اسماعيل: مرجع سابق، ج3، صص، 126-127،
- (87)- روض القرطاس، مصدر سابق، ص، 288،
- (88)- ابن مروزق، المسند الصحيح، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دت، ج1، ص، 142،
- (89)- ووصف افريقيا: مصدر سابق، ص، 183،
- (90)- نفس المصدر، ص، 194،
- (91)- فاس في عصر بني مرين، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت نيويورك، 1967، ص، 109،
- (92)- ووصف افريقيا: مصدر سابق، ص، 238،
- (93)- ووصف افريقيا: مصدر سابق، ص، 253،
- (94)- نفس المصدر، ص، 257-258، إن هذه الاشارة تخص بالأساسا الفترة الوطاسية لكن هذه الوضعية يمكن اعتبارها استمرارا للفترة المرينية التي أفل نجمها،
- (95)- ابن خلدون: المقدمة، دار القلم، بيروت لبنان ط 1989، ص، 397،

- (96)-فيض العباب:الرباط،1984،ص،290،
- (97)-روض القرطاس:مصدر سابق،ص،173،
- (98)-أخبار المهدي،مصدر سابق،ص،24،
- (99)-نفس المصدر،ص،13،
- (100)-ابن خلكان:مصدر سابق،ص،173،
- (101)-محمد القبلي:مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط،دار تيقال،البيضاء،1987،ص،42،
- (102)-المعجب:مصدر سابق،ص،284،
- (103)-نفس المصدر ونفس الصفحة،
- (104)-أعر ما يطلب:ابن تومرت،ص،363-376،أخذ عن القبلي،مرجع سابق،ص،40،
- (105)-المعجب:مصدر سابق،ص،285-286،
- (106)-وفيات الاعيان:مصدر سابق،ص،52،
- (107)-ابن عبدون:رسالة في الحسبة،ص،50،نقلا عن القادري بوتشيش،مرجع سابق،صص98-99،
- (108)-GISELE Chaouin:op.cit.p:277،
- (109)-المن بالامامة:مصدر سابق،ص،344،
- (110)-الاستقصا:مصدر سابق،ج2،ص،200،
- (111)-روض القرطاس:مصدر سابق،ص،283،
- (112)-MASLATRIE .op,cit;p:370،
- (113)-ابن خلدون:العبر،دار الفكر،بيروت،لبنان،ج7،د،ت،ص،483،
- (114)-نفس المصدر ونفس الصفحة،
- (115)-ابن مرزوق:مصدر سابق،ص،282،
- (116)-الاستقصا:مصدر سابق،ج3،ص،ص،101-102،
- (117)-نفس المصدر،ص،102،
- (118)-روض القرطاس:مصدر سابق،ص،ص،173-174،
- (119)-البيدق م س ص 14.
- (120)-محمد المنوني :خطة الحسبة - مجلة المناهل - عدد 14 1979 - ص 216.
- (121)-المعيار م س ج الثاني ص 411 .
- (122)-نفسه ص 350.